

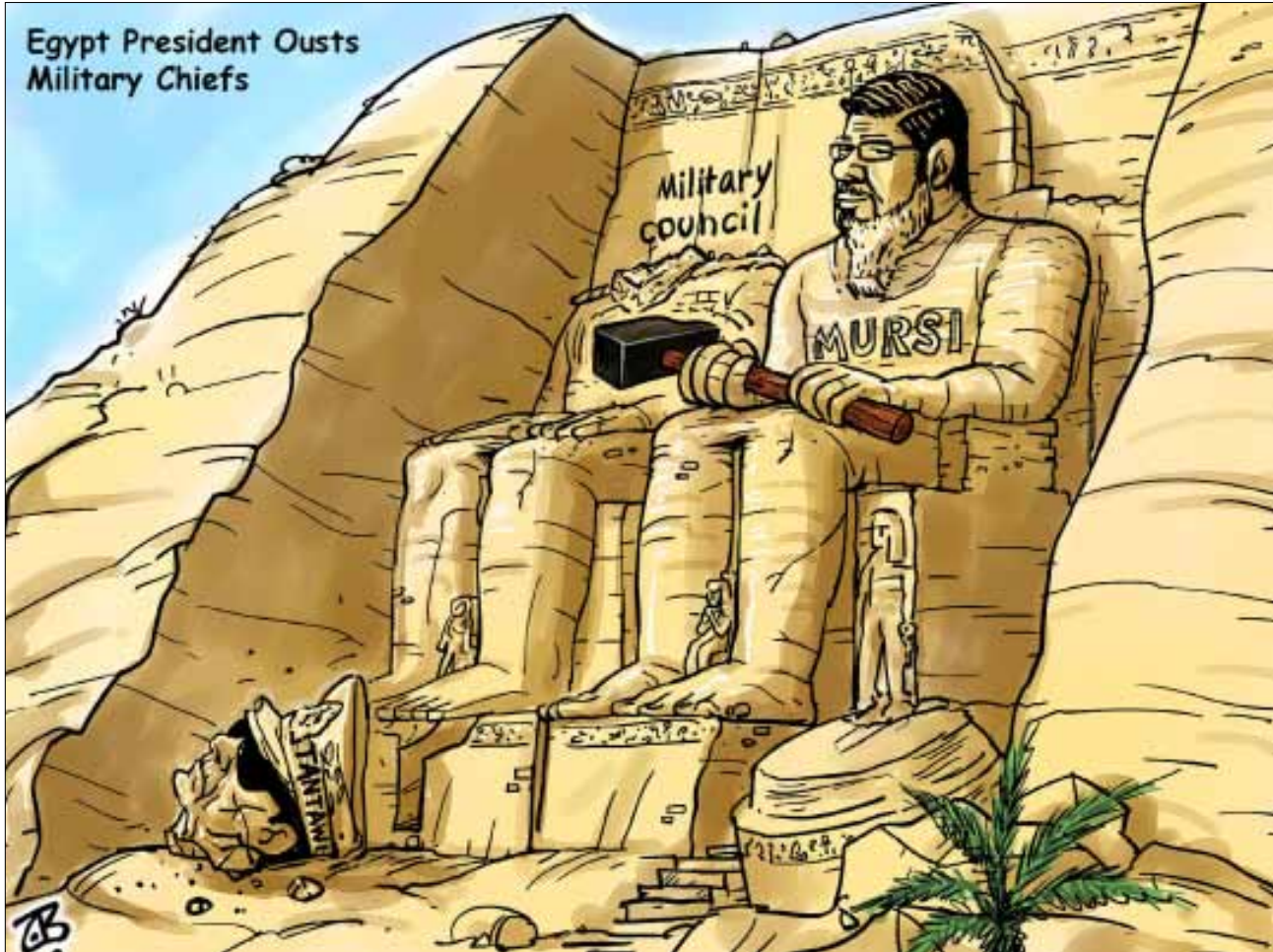
الإسلاميون والحريات المثقفون

ليست مش

القاهرة - محمد خير

في المسرحية الكوميدية الشهيرة «العيال كبرت»، يخبر الابن أباه أن أخته سوف «تشتغل رقاصة»، يدهش الأب للحظة ثم يسأل «أه، بالله يعني؟»، فينظر الأخ إلى أخته قائلاً «ما وصلتش»، قبل أن يكمل المعلومة للأب «بنتك هاتشتغل رقاصة في الكباريهات يا رمضان». ربما كان أشد التباس في فهم موقف الإسلاميين من الفن أن البعض يظن في موقف الإسلام السياسي شبهاً بموقف الأب رمضان السكري في المسرحية المحبوبة، فيعتقد أن إشكال الإسلاميين والفن يتلخص في كلمتين هما «الفن الإباحي»، والواقع أن مشكلتهم هي مع الكلمة الأولى من حيث المبدأ: مع «الفن» بغض النظر عن الصفات أو الكلمات الملحقة به، وهي أيضاً ليست مشكلتهم وحدهم.

يمكن للتصريح الشهير لعبد المنعم الشحات أن يلقي على ما سبق مزيداً من الضوء (أو



عماد حجاج
الأردن

مصر: قرن من الإبداع... والرقابة

للمرخص أو رفض الترخيص للمصنفات السمعية والبصرية». وأشهر «قضايا الرقابة» في التسعينيات حكم القضاء في 1995 بتطبيق الباحث الراحل نصر حامد أبو زيد من زوجته بزعم أن كتبه تشكك في الطابع الإلهي للقرآن وأنها، بذلك، تُخرجه من الملة الإسلامية. وشاعت سخرية القدر ألا ينجو أول من اتهمه بالكفر، عبد الصبور شاهين، من بطش مجمع البحوث الذي اعتبر كتابه «أبي آدم» (1999) مخالفاً للمعتقد الإسلامي عن الخليفة.

وعرفت سنوات الألفين امتداداً يد الرقابة الأزهرية إلى أعمال عديدة منها، سنة 2000، رواية «وليمة لأعشاب البحر» (1983) للكاتب السوري حيدر حيدر التي اتهمت بالاستهزاء بالدين الإسلامي ورواية «سقوط الإمام» (1987) لنوال السعداوي التي وُصفت في 2004 بأنها «تضمنت إساءات بالغة للإسلام وتعاليمه»، وقصيدة «شرفة ليلى مراد» لحلمي سالم التي منعت في 2007 لـ «إساءتها إلى الذات الإلهية».

وتجدر الإشارة إلى أن مجمع البحوث الإسلامية يمارس سلطات الرقابة الواسعة هذه من دون سند قانوني متين، فالقانون 103 لسنة 1961 الذي أنشئ بموجبه، بنص على اختصاصه «بدراسة كل ما يتصل بالبحوث والدراسات الإسلامية وإبداء الرأي الشرعي في كل ما يستجد من قضايا ومشكلات تتصل بالعقيدة الإسلامية ومتابعه كل ما ينشر عن الإسلام في الخارج» وهي كلها مهام لا تمت إلى «الرقابة» بصلة لا من قريب ولا من بعيد.

* كاتب جزائري

1959، وهو ما أجّل صدورها في مصر في شكل كتاب إلى 2006. ولا شك في أن هذه الحملة مهدت للدعوات (المباشرة أو الضمنية) إلى تصفيته، كقول الداعية عمر عبد الرحمن لجريدة كويتية في عام 1989: «لو أن الحكم بالقتل نفذ (فيه) حين كتب، لكان ذلك بمثابة درس بليغ لسلمان رشدي».

ومن أهم قضايا الرقابة في الثمانينيات طلب مجمع البحوث الإسلامية من الحكومة سنة 1981 ضبط «مقدمة في فقه اللغة العربية» للويس عوض (الصادر أول مرة في 1980) «لمهاجمته عقيدة التوحيد»، ما اعتمده القضاء أساساً لمنع تداوله سنة 1983 (أعيد نشره في 1993). ويشير الباحث الفرنسي ريشار جاكسون في أطروحته (1999) بعنوان «الحقل الأدبي المصري منذ 1967» إلى أن هذه المؤسسة، بدءاً من عام 1980، أخذت زمام مبادرة الرقابة بعد أن كانت تكتفي بإبداء رأيها في مدى التزام بعض الكتب الدينية بالأرثوذكسية السنية (بناء على طلب الهيئات الحكومية).

وإزدادت حدة الرقابة الدينية في التسعينيات، بطلوع نجم الحركات الإسلامية، فلم تعد تتوقف على منع الأعمال الفنية والفكرية «المخالفة» وتعدته إلى اتهام أصحابها بالكفر، بل وتنفيذ «حد الردة» فيهم (اغتيال فرج فودة في 1990 ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ في 1994). وتميزت هذه الفترة بتقنين دور الأزهر الرقابي عن طريق تأكيد الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة سنة 1994 على أنه «وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي

بدعوة النائب علي الغياتي، سنة 1926 إلى منع كتاب طه حسين «في الشعر الجاهلي» بذريعة تشكيكه في كون القرآن وحياً إلهياً.

ورغم الفارق الزمني بينهما، تتشابه دعوتاه علي بن علي الغياتي في تسبئهما برداء شرعيتين أثنتين: الشرعية الشعبية (البرلمانية) والشرعية «اللاهوتية» ممثلة في الأزهر. الاتهامات التي وُجّهت إلى طه حسين تزامنت مع تكفير الأزهريين له ومطالبتهم بمحاكمته. كذلك، الحملة التكفيرية على الشيخ الأكبر منذ ثلاث سنوات تحجّت بقرار نيابي بُني على مذكرة لمجمع البحوث الإسلامية (الأزهري) اعتبرته «صوفياً

ازدادت حدة الرقابة الدينية في التسعينيات مع طلوع نجم الحركات الإسلامية

متطرفاً (...) وقع في الخطأ الجسيم الذي وصفه بعض العلماء بالكفر». وإذا كان غير نادر التصريح بتداول أعمال ممنوعة «سياسياً» بعد تغير الظرف الذي منعت فيها (السماح، في فورة انتصار أكتوبر 1973 بعرض فيلم يوسف شاهين «العصفور» بعد عام من الحظر)، من الصعب رفع الحجر عن الأعمال الممنوعة «دينياً»، خصوصاً في ظل تحالف السلطة القائمة، حفظاً لمصالحها الحيوية، مع الحركات السياسية ذات الطابع الديني. ومن أشهر حلقات الرقابة الدينية في مصر حملة بعض المشايخ على نجيب محفوظ بعد نشر «الأهرام» روايته «أولاد حارتنا» في عام

الوهابيين، على السواء.

وكانت أحدث فصول التحريض الديني على حرية الفن والفكر، قبل «طلعة» عبد المنعم الشحات هذه، اقتراح النائب الإخواني علي لبن في نهاية كانون الأول (ديسمبر) 2008، تفعيل قرار برلماني اتُخذ في 15 شباط (فبراير) 1979 يقضي، حسب رأيه، بمنع الترويج لأعمال محبي الدين بن عربي بسبب «تشكيكه في العقائد الإسلامية وأصول الدين». وقد ذكرنا هذا الاقتراح في حينه

ياسين تملالي *

ليس وصف الداعية السلفي عبد المنعم الشحات أدب نجيب محفوظ بأنه «يشجع على الرذيلة» سوى حلقة من حلقات الحرب على الإبداع الفني والفكري في مصر منذ أن أفلت من حظيرة المؤسسة الدينية، في بدايات القرن العشرين. وقد توّخ في هذه الحرب المعلنة عليه الإسلاميون وغير الإسلاميين، ومن الإسلاميين «الوهابيون» وغير

نجيب محفوظ

